أحمد ضيف الله

لا عودة.. «قضي الأمر الذي فيه تستفتيان»

بعد أن أمَّ بهم صلاة العشاء جماعة في مقره بـ«الحنانة» بمدينة النجف مساء الـ١٥ من حزيران ٢٠٢٢، وخلال اجتماع مع نواب كتلته المستقيلين وقادة تياره، قال مقتدى الصدر: «أود أن أخبركم شيئاً واحداً، أني قررت الانسحاب من العملية السياسية حتى لا أشترك مع الفاسدين بأيّ صورة من الصور، لا في الدنيا ولا في الآخرة»، كما «أريد أن أخبركم، في الانتخابات المقبلة لن أشارك بوجود الفاسدين، إذا شارك الفاسدون في الانتخابات فأنا لن أشترك، هذا عهد بيني وبين الله وبينكم وبين شعبي».

إذاً، قضي الأمر ولا عودة ثانية لنواب التيار الصدري إلى المجلس النيابي، ولا المشاركة في انتخابات نيابية قادمة إلا إذا «أزيح الفاسدون وكل من نهب وسرق العراق وأطاح الدماء»، بحسب ما قال الصدر لنوابه المستقيلين بعد صلاة العشاء.

استقالة نواب التيار الصدري من المجلس النيابي بأمر قائدهم مقتدى الصدر، خيار يُفترض احترامه وتقديره، لكون خيار المضي بحكومة «الأغلبية السياسية» بحسب ما أراد الصدر لم يعد ممكناً في تمسك قوى الإطار التنسيقي بحكومة «توافقية» للخروج من حالة الانسداد الحاصل منذ نحو ٨ أشهر.

الاستقالات قُبلت وصارت نافذة، والخطوة التالية، ستكون بعد نهاية العطلة التشريعية في الـ١٠ من تموز المقبل، لاستكمال عدد نواب المجلس النيابي البالغ ٣٢٩ نائباً، بأن يحل محل النواب الصدريين المستقيلين الـ٧٣ من حلّ بَعْدهم من الخاسرين في انتخابات الـ١٠ من تشرين الأول ٢٠٢١، الذين حصلوا على أعلى الأصوات في دائرة كل نائب مستقيل، وفقاً للقانون الانتخابي المعمول به، ومن ثم يؤدون القسم الدستوري، حيث ستتضح بعد ذلك خريطة توزع القوى النيابية في المجلس النيابي بشكل دقيق، وإن كان الجزء الأكبر من النواب البدلاء سيذهب لمصلحة الإطار التنسيقي.

استقالات النواب الصدريين من المجلس النيابي هي الحل الأفضل للخروج من حالة الخروقات وعدم الالتزام بالتوقيتات الدستورية، وهي في ذات الوقت ورقة سياسية ضاغطة للدفع باتجاه حلول تنهي حالة الانسداد السياسي، ويجب أن تحترم وتقدر، كإيثار سياسي من مقتدى الصدر الذي قرر «أن يكون مضحياً من أجل الوطن والشعب وليس سبباً معطلاً»، تاركاً مقاعد نوابه لمناوئيه كقربان «من أجل الوطن والشعب» من دون انكساره، لتخليص العراق «من المصير المجهول» بغض النظر عن الموقف من رؤية الصدر لواقع ومجريات العملية السياسية الراهنة.

طبول الرعب التي تدق في مواقع التواصل الاجتماعي وفي فضائيات التطبيع مع العدو الصهيوني، وعلى كامل «المدى» من دون توقف، منذرة من أن الاستقالات ستؤدي إلى فوضى عارمة، واحتراب داخلي شيعي، وعواقب وخيمة على العملية السياسية في العراق، هي ليست أكثر من تهويل ودس وتحريض على الفتنة، لا معنى ولا حقيقة لها، يكشف «مدى» خيبة أمل مطلقيها في تحقيق مشروع الاحتراب الداخلي الذي ترعاه أميركا وبريطانيا وعربان التطبيع الصهيوني، وخاصة بعد تطوع بعض مثقفي العراق والمنطقة بنقل بنادقهم من الكتف اليسار إلى اليمين! وباتوا أبواقاً لغربان التدمير والهدم.

صحيح أنها المرة الأولى، التي ليس فيها نواب صدريون في المجلس النيابي منذ تشكيله عام ٢٠٠٥، إلا أن التيار الصدري اعتاد استقالة وزرائه من حكومات ساهم بتشكيلها أعوام ٢٠١٠ و٢٠١٤ و٢٠١٨، وهو وإن أخلى ساحة العمل النيابي، فإن هذا لا يعني انسحاب كوادره من باقي مفاصل الدولة العراقية والشارع، وما من شك أن ما جرى سيحدث فراغاً مهماً ومؤثراً في العملية السياسية، ولكن ليس إلى حد الاقتتال الداخلي كما يتمنى أعداء العراق واستقرار المنطقة.

قوى الإطار التنسيقي التي باتت تشكل الكتلة النيابية الأكبر، ماضية في حواراتها مع القوى السياسية الأخرى لاستكمال الاستحقاقات الدستورية، في ظل وجود تفاهمات مبدئية مع قوى مهمة في المشهد السياسي للخروج من الأزمة السياسية.

العقبة الأخيرة تبقى في اتفاق الحزبين الكرديين الرئيسين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على مرشح رئاسة الجمهورية، في ظل التخوف من قيام الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني بعرقلة ذلك، وخاصة بعد تصعيد تمرده ورفضه تنفيذ قرارات المحكمة الاتحادية العليا التي ألغت قانون النفط والغاز الخاص بإقليم كردستان، وألزمته بتسليم النفط وعائداته المالية للمركز.

العراق يقف على عتبة تحوّل كبير يتّسق مع ما هو حاصل من أحداث واصطفافات في المنطقة على خلفيّة، تعثّر المفاوضات النووية مع إيران، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية الاقتصادية، والعدوان الإسرائيلي المستمر على سورية الذي بات يستهدف المواقع المدنية الحيوية فيها، وتصاعد وتيرة الاختراقات الإسرائيلية خليجياً، وبالتالي فإن إمكانية الدخول في أزمة جديدة، أمر وارد، في النهاية يبقى الترقب سيّد الموقف في العراق.

أميركا تدرك أنه في حالة حدوث خطأ إستراتيجي فستواجه صفعات لا يمكن تعويضها

إيران: مستمرون في المسار الدبلوماسي ولدينا الحق في عدم الثقة بواشنطن

مناشدات أوروبية لضرورة استئناف المفاوضات النووية مع إيران في فيينا بسرعة (عن الانترنت)

أكّدت إيران، أمس الإثنين مضيها في المسار السياسي في مفاوضات فيينا، مشددة على عدم ثقتها بالسياسة الأميركية بسبب سلوكها وسياستها المزدوجة، معلنة استعدادها للتوقيع على الاتفاق النووي إذا ما أرادت أميركا ذلك.

ونقلت وكالة «إرنا» عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده قوله أمس الإثنين في مؤتمره الصحفي الأسبوعي: «إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تمارس سياسة مزدوجة تجاه طهران وتستمر في فرض سياسة (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب الفاشلة وهذا دليل واضح على كيل واشنطن بمكيالين عندما تتعاطى مع الاتفاق النووي».

وفي إشارة إلى تصريحات مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الذي تحدث عن قرب التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا وضرورة استئناف هذه المفاوضات بسرعة، أوضح خطيب زاده أن سياسة الازدواجية الأميركية واضحة للعيان، وأن بعض المسؤولين الأميركيين يريدون تصحيح أخطاء إدارة ترامب لكنهم يمارسون سياساتها في التهرب والتنصل من القانون والشرعية، وأشار إلى أن الإدارة الأميركية زرعت نواة عدم الثقة تجاهها في المجتمع الدولي، قائلاً: «لذلك يجب علينا أن نحافظ على مصالح وحقوق الشعب الإيراني».

ودعا خطيب زاده، الولايات المتحدة الأميركية إلى العودة إلى الاتفاق، معلناً استعداد إيران للتوقيع عليه إذا ما أرادت أميركا ذلك، مضيفاً: «مستمرون في المسار الدبلوماسي ولدينا كل الحق في عدم الثقة بواشنطن بسبب سلوكها».

ورداً على سؤال حول مقترحات إيران إلى الولايات المتحدة قبل إصدار القرار في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران قال خطيب زاده: «كما قال وزير الخارجية (الإيراني) حسين أمير عبد اللهيان، قبل إصدار القرار، بذلت إيران قصارى جهدها لتمهيد الطريق من أجل الوصول إلى اتفاق».

وأكد أن الحكومة الإيرانية بذلت جهوداً كبيرة للتوقيع على الاتفاق النووي وإحيائه وقررت التوصل لاتفاق جيد لكن أميركا خذلت المساعي.

وبشأن التزام إيران بتعهداتها النووية، وموقفها بشأن السلاح النووي قال: «إن موقف إيران بشأن السلاح النووي واضح بناء على فتوى قائد الثورة الإسلامية بتحريم السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل، والمبادرات التي اتخذناها كواحد من أعضاء معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية «NPT»، مؤكداً أن إيران تعتبر من الدول الرافضة لامتلاك هذا السلاح.

وأوضح أن إيران هي أحد المؤسسين الرئيسيين لمبادرة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، لكن كيان الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة قاما بإعاقة هذه المبادرات ومنعها من المضي قدماً.

وأشار خطيب زاده إلى ضرورة أن تلتزم بالتعهدات النووية الأطراف التي تمتلك أسلحة نووية وتهرب من أنظمة الضمانات وتحاول زيادة ترسانتها من الأسلحة النووية مثل كيان الاحتلال الإسرائيلي، مشدداً على أن سياسة الازدواجية التي تعتمدها أميركا منذ سنوات باتت معروفة وأن أميركا تحاول التغطية على أخطاء الكيان الصهيوني وتبريرها.

وبشأن الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة لدى العراق، قال خطيب زاده: هناك بعض الأخبار السارة، لكن البعض يحاول جعلها مريرة، لكننا حاولنا تحصيل ديوننا رغم كل الضغوط، وأؤيد خبر سداد ديون الغاز العراقية لإيران عبر المصرف العراقي للتجارة «TBI».

وفي السياق نقل موقع «النشرة» اللبناني عن مستشار الوفد الإيراني في مفاوضات الاتفاق النووي في فيينا، محمد مرندي، قوله إن «طهران لم توافق لا علناً ولا سراً على طلب واشنطن بعدم استهداف مسؤولين أميركيين».

يذكر أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رفائيل غروسي، كان قد ذكر أنّ «وقف إيران عمل كاميرات المراقبة إجراء سلبي»، موضحاً أنّ «عمليات التفتيش تساعد إيران، وتمنحها فرصة إثبات ما تقوله عن عدم وجود ما تخفيه في برنامجها».

من جانب آخر قال القائد العام لحرس الثورة الإسلامية اللواء حسين سلامي إن العدو يدق على طبل تحريض أفكار الناس.

ونقلت وكالة «فارس» عن اللواء سلامي قوله في كلمة أمس الإثنين في حفل إحياء الذكرى الثلاثين لتأسيس مقر «ثأر الله» التابع للحرس الثوري في طهران: «هناك في العالم نقطة مركزية للتدبير والإلهام والوعي والحركة والإستراتيجية تحارب عالم الكفر والإلحاد».

وأضاف: «إن الأعداء أدركوا أن الانحدار السريع لقوتهم ينبع من هذه النقطة، وبالتالي فإن هذه النقطة هي نقطة مواجهة كل العداوات وتحالفات شياطين العالم والنقطة التي يتم فيها إحباط كل المؤامرات وهي مدينة طهران».

وأشار اللواء سلامي إلى ضرورة إنتاج الأمن، قائلاً: «إن إنتاج الأمن يعني أن يكون الأمن كبيراً جداً وعميق الجذور بحيث لا يمكن لأي شيء تعطيله، على حين أن منع انعدام الأمن يعد الخطوة الأخيرة. نحن نفكر بأفضل طريقة وهي إنتاج الأمن».

واعتبر أن الشعب يشكل الكلمة الأساسية في القوة وقال: «من خلال خدمة الشعب وروح التضحية والتسامح، لن نسمح ليد العدو بالوصول إلى نطاق أمننا وسنجعل الأمن شعبي الطابع».

وفي السياق أكد كبير المتحدثين باسم القوات المسلحة الإيرانية العميد أبو الفضل شكارجي أن تحليق القاذفات الأميركية B52 برفقة طائرات إسرائيلية فوق الخليج كان مجرد استعراض.

ونقلت وكالة «تسنيم» عن العميد شكارجي قوله: «إن سبب ذلك هو يأس وعجز الكيان الصهيوني فقط».

وأوضح أن أميركا تدرك جيداً أنه في حالة حدوث خطأ استراتيجي، فإنها ستواجه صفعات لا يمكن تعويضها وأكثر خطورة من أي وقت مضى.

وكالات

مقتل ٤٥٠ متطرفاً وتدمير ٢٩ دبابة وعربة أوكرانية.. والمقاتلون في مصنع «آزوت» رفعوا الأعلام البيضاء

روسيا: نواجه مع بيلاروس حرباً اقتصادية ونحتفظ بحق حماية مصالحنا ضد إجراءات ليتوانيا

أكدت روسيا، أمس الإثنين، أنها تتعرض وبيلاروس إلى حرب اقتصادية حقيقية، من الدول المعادية، بهدف عزلهما عن النظام المالي الدولي، وإبطاء التنمية الاقتصادية، وتقويض السيادة التكنولوجية فيهما، على حين أبلغت ليتوانيا بأنها تحتفظ بالحق في اتخاذ الإجراءات لحماية مصالحها الوطنية إذا لم يتوقف حصار الشحنات العابرة إلى منطقة كالينينغراد بالكامل.

وفي أرض الميدان أعلنت وزارة الدفاع الروسية القضاء على ٤٥٠ قومياً أوكرانياً متطرفاً وتدمير ١٣ دبابة ومدرعة أخرى، إضافة إلى ١٦ عربة خاصة للقوات الأوكرانية، وذلك بالتزامن مع رفع المقاتلين الأعلام البيضاء من مصنع «آزوت»، وإعلان القوات الأوكرانية فقدان السيطرة على ميتلكينو بالقرب من سيفيرودونتسك، بالتوازي مع البدء بتحرير قرية كاميشفاخي ومدينة زولوتي بجمهورية لوغانسك الشعبية.

وفي التفاصيل نقلت وكالة «نوفوستي» عن رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين قوله خلال اجتماع أمس الإثنين في مينسك، مع نظيره البيلاروسي رومان غولوفتشينكو: «إننا نقاوم بشكل مشترك ضغوط العقوبات غير المسبوقة من الدول غير الصديقة، والتي يمكن مقارنتها بالحرب الاقتصادية الشاملة، وهدفها عزل روسيا وبيلاروس عن النظام المالي الدولي، وإبطاء التنمية الاقتصادية، وتقويض السيادة التكنولوجية لدولنا، ومفاقمة حياة مواطنينا».

وتابع: «سنقاوم هذا الضغط ونتيجة لذلك سنصبح أقوى، وسنتمكن معا من التغلب على تداعيات العقوبات الغربية، بما في ذلك من خلال تعميق الاندماج في دولة الاتحاد، وإطلاق المشاريع المشتركة، وتطوير سلاسل الإنتاج والخدمات اللوجستية، واستبدال الواردات».

من جهة ثانية ندّد الكرملين بشدة بفرض ليتوانيا قيوداً على حركة البضائع من روسيا إلى جيب كالينينغراد واصفاً الخطوة بأنها حصار على ضفاف بحر البلطيق، وقرار «غير مسبوق» ينتهك كل القواعد.

وقال الناطق باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف، في تصريحات أمس «يتطلب تحليلاً عميقاً، قبل أن تتخذ روسيا إجراءات، وذلك سيتم في غضون أيام قليلة».

من جانبه، حذّر رئيس لجنة مجلس الاتحاد الروسي للتشريع الدستوري أندريه كليشاس، من أن إجراءات ليتوانيا تمثل عملياً محاولة لفرض حصار على المنطقة، قد تؤسس لخطوات انتقامية قاسية من جانب روسيا.

وفي السياق أبلغت الخارجية الروسية القائمة بأعمال ليتوانيا بأن موسكو تحتفظ بالحق في اتخاذ الإجراءات لحماية مصالحها الوطنية إذا لم يتوقف حصار الشحنات العابرة إلى منطقة كالينينغراد بالكامل.

ونقلت «روسيا اليوم» عن الخارجية قولها: «إننا ننظر إلى التدابير الاستفزازية التي اتخذها الجانب الليتواني، والتي تنتهك الالتزامات القانونية الدولية لليتوانيا، ولاسيما البيان المشترك لروسيا والاتحاد الأوروبي بشأن العبور بين منطقة كالينينغراد وبقية الأراضي الروسية لعام ٢٠٠٢، كأعمال عدائية واضحة.

من جانبه صرح وزير الخارجية الليتواني غابرييليوس لاندسبيرغيس، بأن ليتوانيا فرضت حصارها على عبور عدد من السلع الخاضعة للعقوبات عبر أراضيها بعد مشاورات مع المفوضية الأوروبية، وتحت قيادتها.

ميدانياً، أعلنت الدفاع الروسية أمس أن نتيجة ضربات جوية وصاروخية ومدفعية خلال أول من أمس تم القضاء على ٤٥٠ قومياً متطرفاً و١٣ دبابة ومدرعة أخرى، إضافة إلى ١٦ عربة خاصة للقوات الأوكرانية.

ونقلت «روسيا اليوم» عن المتحدث باسم الوزارة إيغور كوناشينكوف، قوله في إفادته اليومية: إن صاروخاً من طراز «أونيكس» عالي الدقة أطلق من منظومة «باستيون» الساحلية، ضرب مطار أرتسيز في مقاطعة أوديسا، ما أدى إلى تدمير محطة للتحكم بالطائرات من دون طيار «Bayrak-tar TB2»، إضافة إلى تدمير طائرتين من هذا الطراز على الأرض.

وبيّن أنه في إطار مكافحة البطاريات على محور دونيتسك، أصيبت ١١ فصيلة من راجمات صواريخ «غراد» و١٢ فصيلة مدفعية في مواقع إطلاق النار، كما تم تدمير مدفعي هاوتزر«M777» عيار ١٥٥ ملم مع طاقميهما.

وضرب الطيران الروسي ٤٧ منطقة تجمع للقوات والمعدات، وبين الأهداف التي تم تدميرها منظومة صواريخ مضادة للطائرات من طراز «Buk-M1» في دونيتسك، وكذلك رادار لمنظومة الصواريخ المضادة للطائرات «S-300» في لوغانسك.

وضربت قوات الصواريخ والمدفعية، أول من أمس، ١٤٨ منطقة تجمع للقوات والمعدات الأوكرانية، و٢٥ مركز قيادة، و٥٩ وحدة مدفعية في مواقع إطلاق نار.

وأسقطت الدفاعات الجوية الروسية طائرة أوكرانية من طراز «MiG-29» و9 طائرات أوكرانية من دون طيار في الجو، كما تم اعتراض ٩ قذائف من راجمات صواريخ «أوراغان» في مناطق بخاركوف، ودونيتسك.

روسيا تعلن القضاء على ٤٥٠ قومياً أوكرانياً متطرفاً وتدمير ١٣ دبابة ومدرعة أخرى إضافة إلى ١٦ عربة خاصة للقوات الأوكرانية (عن الانترنت)

وعلى خطٍّ موازٍ أعلن مقدم الشرطة الشعبية لجمهورية لوغانسك، أندريه ماروتشكو، أن المقاتلين الأوكرانيين في مصنع «آزوت» بمدينة سيفيرودونيتسك، بدؤوا في بعض المناطق بالتفاوض ورفع الأعلام البيضاء.

وقال ماروتشكو في بث «القناة الأولى» الروسية: «يمكن القول إن الأرض حرفياً تحرق تحت أقدام المسلحين، الأمر الذي يدفعهم بالطبع إلى رفع الأعلام البيضاء في عدد من المناطق وإجراء مفاوضات ما».

وأضاف: إن قوات جمهورية لوغانسك تتحاور مع عدد من القادة العسكريين الأوكرانيين عبر الراديو، مشيراً إلى أن وضعهم حالياً «مؤسف»، إذ إن قواتهم تركتها القيادة.

بدوره قال رئيس جمهورية الشيشان رمضان قديروف: إن عناصر فوج القوات الخاصة الشيشانية «أحمد»، باشروا مع القوات المتحالفة بتحرير قرية كاميشفاخي ومدينة زولوتي بجمهورية لوغانسك الشعبية.

ونقلت «نوفوستي» عن قديروف قوله على قناته في «تيليغرام»: إنه سيتم بهذا الشكل، ضمان التقدم إلى ليسيتشانسك وهي المدينة الوحيدة في الجمهورية، الخاضعة لسيطرة القوات الأوكرانية.

وتابع قديروف: «في المستقبل القريب، ستنجز قواتنا الخاصة تطهير كاميشفاخي بالكامل وكذلك مدينة زولوتي من النازيين الأوكرانيين ومن المرتزقة، وبالتالي ضمان تقدم قوات الحلفاء إلى ليسيتشانسك. للقيام بذلك، لدينا جميع الوسائل والفرص اللازمة التي نستخدمها بأقصى قدر ممكن».

إلى ذلك قال سيرغي غايداي رئيس الإدارة العسكرية الإقليمية في لوغانسك التابعة لسلطات كييف: إن القوات الأوكرانية فقدت السيطرة على ميتلكينو بالقرب من سيفيرودونتسك.

وأضاف غايداي، في تصريح نشره على قناته في «تيليغرام»: «فقدنا السيطرة على ميتلكينو بالقرب من سيفيرودونتسك. القتال مستمر في العديد من القرى حول سيفيرودونتسك وحول ليسيتشانسك».

وتابع المسؤول الإقليمي الأوكراني القول: «للأسف لم نعد في الوقت الراهن نسيطر على ميتلكينو القريبة من مركز المقاطعة».

وكالات

بوريل: تسوية قضية تصدير الحبوب الأوكرانية تتحرك إلى الأمام تدريجياً

اعتبر رئيس الدبلوماسية الأوروبية، جوزيب بوريل، أمس الإثنين، أن تسوية القضية حول تصدير الحبوب الأوكرانية تتحرك إلى الأمام تدريجياً، معبراً عن ثقته بأن تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق التسوية.

ونقلت قناة «روسيا اليوم» عن بوريل قوله قبل بداية جلسة وزراء خارجية بلدان الاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ: «إننا نتحرك إلى الأمام، وآمل ألا يتمكن أحد من مقاومة الضغط الدولي وأنا متأكد من أن الأمم المتحدة ستتوصل في النهاية إلى اتفاق، نحن ندعم الجهود الأممية لإلغاء حظر صادرات الحبوب من الموانئ الأوكرانية».

وأشار بوريل إلى خطر تطور الأزمة الغذائية العالمية والمجاعة وخاصة في بلدان إفريقيا، مضيفاً: «أريد أن أعبر مرة أخرى عن قلقي من الخطر الحقيقي لوقوع مجاعة في العالم وخاصة في إفريقيا».

وشدد على موقف الاتحاد الأوروبي الذي يرى أن سبب الأزمة العالمية في مجالي الطاقة والأمن الغذائي هو ليس العقوبات الأوروبية تجاه روسيا بل الوضع في أوكرانيا، وتابع: «أريد أن أشير مرة أخرى إلى أن هذه الأزمة تثيرها ليس العقوبات الأوروبية، لأن العقوبات لا تستهدف الغذاء وإمداداته بل كذلك توريد الأسمدة».

من جانب آخر نقلت وكالة «سبوتنيك» عن بوريل، قوله: «لم تعارض أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي حتى الآن قرار المفوضية بمنح صفة العضو المرشح لأوكرانيا ومولدوفا أو برفض وضع جورجيا».

وأوصت المفوضية الأوروبية يوم الجمعة الماضي بمنح أوكرانيا ومولدوفا وضع «مرشح» في الاتحاد الأوروبي، كما أوصت بعدم منح وضع «مرشح» لجورجيا قبل أن تفي بمجموعة من الشروط أولاً.

وقال بوريل: «سيتعين على القادة مناقشة الأمر، رأي المفوضية مطروح على الطاولة، ولا يمكنني توقع النتيجة، لكن لم أسمع أي شخص يعارضها».

من جانبه قال وزير الخارجية الهولندي فوبكه هويكسترا: إن بلاده ستدعم اقتراح المفوضية، لأنه متوازن ومنصف لأوجه الشبه والاختلاف في مختلف القضايا.

وأضاف: «إنني أقدر تماماً أن كل دولة تريد دائماً المزيد من التقدم والسرعة، ومع ذلك أعتقد أن هذا متوازن، وهذا اقتراح جيد، إنه اقتراح يشير إلى أهمية الوحدة في هذا السياق الجيوسياسي الصعب، وبالتالي فإن الحكومة الهولندية ستدعمه».

بدوره، قال وزير خارجية لاتفيا إدغار رينكيفيكس: «آمل أن يكون هذا دعماً بالإجماع. لقد رأيت بيانات من قادة الدول الكبيرة والصغيرة تدعمه، لكننا سنتحقق منها خلال مجلس الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي».

وستتخذ قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل في الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ الشهر الجاري القرار النهائي بشأن منح صفة مرشح الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا ومولدوفا.

وكالات

الوَطن
www.alwatan.sy

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

مدير التحرير
جانبلات شكاي

المدير الفني
لارا توما

الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة

المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠-٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١-٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨-٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨-٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيرياتل ـ هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣

نتائج الانتخابات التشريعية توجه صفعة قوية للرئيس وتفقده الأغلبية المطلقة في البرلمان

إعلام فرنسي: ماكرون يواجه خطر الشلل السياسي

تلقى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون صفعة قوية ومدوية في ختام الدورة الثانية للانتخابات التشريعية التي أظهرت نتائجها انهيار تحالفه أمام خصومه من اليسار واليمين المتطرف، وافتقاده للأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية (البرلمان)، في حين رأت وسائل إعلام فرنسية أن ماكرون يواجه «خطر الشلل السياسي»، وأن «النتائج تثير شبح ولادة ميتة جديدة»، وتمثل «سقوط» طريقة حكم ماكرون.

وفي تقرير له ذكر موقع «يورونيوز»، أن ماكرون بدا منعزلًا صباح أمس الإثنين، في وسط مشهد سياسي ينذر بحالة انقلاب غير مسبوقة، مع جمعية وطنية من دون أغلبية واضحة، حيث يتراجع معسكره بشكل حاد لصالح كل من اليسار واليمين المتطرف.

وأشار الموقع إلى أن مرشحي ماكرون في إطار تحالف «معاً» فازوا بـ٢٤٥ مقعداً، متقدمين على الائتلاف اليساري بزعامة جان لوك ميلونشون بـ١٣١ مقعداً وحزب التجمع الوطني اليميني المتطرف الذي حقق إنجازاً تاريخياً بحصوله على ٨٩ مقعداً.

ولفت إلى أن ماكرون فقد إلى حد كبير الأغلبية المطلقة التي تتطلب ٢٨٩ نائباً من أصل ٥٧٧، وهو مؤشر على دخول ماكرون مرحلة صعبة من دون أغلبية مريحة خلال السنوات الخمس المقبلة في ظل مواجهة معارضة قوية معادية له ولبرنامجه الإصلاحي.

وكالة «فرانس برس» بدورها اعتبرت أن ماكرون يواجه الآن خطر تشتيت انتباهه بسبب المشكلات الداخلية في الوقت الذي يسعى فيه للعب دور بارز في إنهاء الأزمة الأوكرانية وكرجل دولة رئيسي في الاتحاد الأوروبي.

ولفتت إلى أن النتيجة شوهت بشدة فوز ماكرون في الانتخابات الرئاسية في نيسان الماضي عندما هزم اليمين ليكون أول رئيس فرنسي يفوز بولاية ثانية منذ أكثر من عقدين.

ونقلت الوكالة عن الباحث في مركز البحث السياسي للعلوم برونو كوتريس قوله: «إنها نقطة تحول بالنسبة لصورته التي لا تقهر».

وتتراوح الخيارات المتاحة لماكرون، الذي لم يعلق بعد علناً على النتيجة، من السعي لتشكيل تحالف ائتلافي جديد، وتمرير تشريعات تستند إلى اتفاقيات مخصصة، وحتى الدعوة إلى انتخابات جديدة، حسب ما ذكرت الوكالة.

وعنونت صحيفة «لو موند» على موقعها في الإنترنت: «ماكرون يواجه خطر الشلل السياسي»، في حين قالت صحيفة «لو فيغارو» اليمينية أن «النتائج تثير شبح ولادة ميتة جديدة»، في حين اعتبرت صحيفة «ليبراسيون» ذات الميول اليسارية أن النتائج تمثل «سقوط» طريقة حكم ماكرون.

وبينما كان ماكرون يأمل في ختم ولايته الثانية ببرنامج طموح لخفض الضرائب وإصلاح الرعاية الاجتماعية ورفع سن التقاعد، قال دومينيك روسو، أستاذ القانون بجامعة «باريس بانثيون سوربون»: «هذا سيعقد الإصلاحات.. سيكون الحكم أصعب بكثير».

وأوضحت «فرانس برس»، أنه قد يكون هناك الآن أسابيع من الجمود السياسي في فرنسا، حيث يسعى ماكرون للوصول إلى أحزاب جديدة، في حين الخيار الأكثر ترجيحاً هو التحالف مع الجمهوريين، الحزب التقليدي لليمين الفرنسي، الذي يضم ٦١ نائباً.

لكن رئيس حزب الجمهوريين «LR»، كريستيان جاكوب، أوضح أنه لن تكون هناك شراكة سهلة، قائلاً إن حزبه يعتزم «البقاء في المعارضة».

من جانبها، أعلنت مارين لوبان من معقلها في هينين بومون في با دي كاليه شمال البلاد أنها لن «تتولى زمام القيادة» لحزبها، التجمع الوطني لتكريس نفسها لرئاسة كتلة التجمع الوطني المستقبلية في الجمعية الوطنية.

وقالت حسب «يورونيوز»: «لن أتولى رئاسة الجبهة الوطنية. سوف أركز على رئاسة هذه الكتلة الكبيرة جدًا». واعتبرت لوبان أن ٨٩ نائباً، رقماً قياسياً لأن الحزب كان يراهن على دخول نحو ٦٠ نائباً إلى الجمعية الوطنية.

ومن بين خمسة عشر عضواً في حكومة اليزابيث بورن خسر ثلاثة وزراء رهان الفوز في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية على غرار وزيرة التحول البيئي إميلي دي مونشالان ووزيرة الدولة لشؤون البحار جوستين بنين ووزيرة الصحة بريجيت بورغينيون. وكما جرت العادة منذ ولاية نيكولا ساركوزي، يتعهد الوزراء الذين فشلوا في انتخابهم كأعضاء في البرلمان بالاستقالة من مناصبهم.

بالإضافة إلى ذلك، خسرت عدة شخصيات مركزية «ماكرونية»، ولاسيما رئيس الجمعية الوطنية المنتهية ولايته ريتشارد فيران وكذا رئيس مجموعة «الجمهورية إلى الأمام» ووزير الداخلية السابق كريستوف كاستانير.

واحتفظ ١٢ عضواً في الحكومة بمناصبهم، بما في ذلك رئيسة الوزراء إليزابيث بورن، التي تم انتخابها بصعوبة في كالفادوس بنسبة ٥٢،٤٦ في المئة من الأصوات، في حين فاز داميان آباد، في مقاطعة لين رغم الاتهامات الموجهة إليه بالاغتصاب، وأعيد انتخاب جيرالد دارمانين بشكل مريح في دائرته الانتخابية في توركوان في الشمال وفاز كليمان بون بهامش ضئيل في باريس.

وقال «يورونيوز»: «بالتالي يخسر المعسكر الرئاسي الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية وهو ما يقابله فقدان الرئيس إيمانويل ماكرون لمكانته كرئيس مع صلاحيات واسعة تؤمنها الأغلبية المريحة له في البرلمان منذ العام ٢٠١٧».

وكالات

«يورونيوز»: ماكرون بدا منعزلًا صباح الإثنين وسط مشهد سياسي ينذر بحالة انقلاب غير مسبوقة (عن الانترنت)

رام الله: عدم تغيير تعريف اللاجئ للحيلولة دون تقويض حقوقهم ولإخفاء جريمة النكبة

اتفاق بين بينت ولابيد لحل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة

بينما بدأت حكومة الاحتلال الإسرائيلي تحصد سياساتها العدوانية التي أوصلتها إلى حل الحكومة والدعوة لانتخابات مبكرة للكنيست، أكدت الخارجية الفلسطينية أمس الإثنين، أن حق العودة والإنصاف بما فيه التعويض للاجئين، جوهر الحقوق غير القابلة للتصرف.

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية بحصول اتفاق بين رئيس وزراء الكيان نفتالي بينيت ووزير خارجيته يائير لابيد ، على طرح قانون حل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية الأسبوع المقبل، ليصبح يائير لبيد رئيساً للوزراء في المرحلة الانتقالية، وذلك وفقاً لاتفاق التناوب مع بينيت، وهو من سيستقبل الرئيس الأميركي خلال زيارته الشهر القادم.

ونقلت «القناة ١٢» الإسرائيلية، أواخر أيار الماضي، عن مصادر قولها إن بينيت وافق على تشكيل حكومة تغيير مع لابيد، ومن المتوقع أن يتم الأمر في غضون عشرة أيام، وأن بينيت سيتولى رئاسة الوزراء حتى أيلول ٢٠٢٣، في حين سيحل لابيد مكانه حتى تشرين الثاني ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن يتم الإعلان بشكل رسمي حول تشكيل الحكومة مطلع الأسبوع المقبل، وأوضحت مصادر القناة آنذاك، أن الأمر ما زال مرتبطا بأيليت شاكيد، القطب الثاني في قيادة «يمينا»، مشيرة إلى أن هناك عناصر «أقل حماسا» لدخول مثل هذه الحكومة مثل شاكيد، وهذا الأمر هو الذي سيحسم مصير الحكومة.

وفي الشأن الفلسطيني، وحسب وكالة «وفا»، شددت الخارجية الفلسطينية أمس الإثنين، في بيان لها، في اليوم العالمي للاجئين، على أهمية ضمان الحماية والرعاية للاجئين، والنازحين، والمهاجرين، وسبل الحفاظ على حقوقهم التي ضمنها القانون الدولي، وفي مقدمتهم اللاجئون الفلسطينيون الذين شردوا من ديارهم عام ١٩٤٨ والنازحون عام ١٩٦٧، في ظل التداعيات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، الذين يصل عددهم اليوم إلى ما يزيد على ٦،٢ ملايين، مؤكدة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض واستعادة الأملاك.

كما أكدت أهمية العمل على الحفاظ على الدعم السياسي والمالي المستدام، والمتوقع لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا» إلى حين تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بناء على قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ وقرار مجلس الأمن ٢٣٧، وأهمية حشد الدعم لتجديد ولاية «أونروا» وتفويضها، للحفاظ عليها والحفاظ على اللاجئين وأنسالهم، وعدم تغيير تعريف اللاجئ من أجل تقويض حقوقهم إخفاء لجريمة النكبة.

ودعت الخارجية الدول، في يوم اللاجئ، إلى تقديم الدعم السياسي والقانوني اللازم لتأمين حقوق اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وعلى رأسها الحق في العودة.

وطالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في مواجهة جميع الانتهاكات والجرائم التي ترتكب ضد اللاجئين أينما كانوا، ومن أي جهة، والتخلي عن سياسة المعايير المزدوجة والانتقائية في تطبيق القانون الدولي، وعدم التمييز بين اللاجئين بناء على أصلهم، أو عرقهم، أو لونهم، أو دينهم، وتمكين اللاجئين من ممارسة حقهم بالعودة إلى ديارهم في أسرع وقت ممكن.

وكالات

وزير النفط الليبي يحذّر من تداعيات استمرار إقفال المنشآت النفطية

الأمم المتحدة تعلن إخفاق اللجنة الليبية المشتركة في حلّ الخلافات

أعلنت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، ستيفاني ويليامز، أمس الإثنين، إخفاق اللجنة المشتركة الليبية المجتمعة في العاصمة المصرية القاهرة في تجاوز النقاط الخلافية في مسودة الدستور الليبي، ودعت رئاستي مجلس النواب والأعلى للدولة إلى الاجتماع خلال ١٠ أيام لحل الانسداد الدستوري.

وحسب «الميادين» أوضحت ويليامز في مؤتمر صحفي، أن اللجنة المشتركة أحرزت أمس، الكثير من التوافق على المواد الخلافية في مسودة الدستور الليبي، معتبرة أن الخلافات ظلت قائمة بشأن التدابير المنظمة للمرحلة الانتقالية التي تؤدي إلى الانتخابات.

ودعت المستشارة الخاصة للأمين العام بشأن ليبيا رئاستي مجلسي النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة المستشار عقيلة صالح وخالد المشري للاجتماع خلال ١٠ أيام في مكان يتم الاتفاق عليه لتجاوز النقاط العالقة.

كلام المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة جاء بعد انتهاء الجولة الأخيرة من أعمال اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «٥+٥» في القاهرة، وكان المجتمعون اتفقوا على توحيد المؤسسة العسكرية الليبية لبناء جيش قوي بعيداً عن كل التجاذبات السياسية من خلال تشكيل لجان مشتركة لهذا الغرض.

ومن جانب آخر كشف وزير النفط والغاز في حكومة الوحدة الوطنية الليبية محمد عون، عما توصلت إليه لجنة الوزارة للتواصل مع المتسببين في إقفال عدد من الحقول والموانئ النفطية بمناطق في شرق وجنوب البلاد.

وحسب موقع «روسيا اليوم» رفض وزير النفط، في حديث متلفز توجيه أي اتهام أو تحديد الجهة المتسببة في عمليات الإقفال رغم تأكيده أن وراءها «إرادة سياسية».

ونفى عون مسؤولية الفاعلين الاجتماعيين بالمنطقتين الشرقية والجنوبية عن الإقفالات النفطية، بعدما تأكد ذلك من خلال لجنة مكلفة من وزارة النفط والغاز للتواصل مع الجهات المتسببة في الإقفالات.

وقال إن اللجنة «وصلت إلى شبه طريق مسدود» بعد تواصلها مع مختلف الفاعلين في الاجتماعيين في الشرق والجنوب.

واستنكر عون الصمت الدولي حيال عمليات الإقفال الأخيرة بخلاف المرات السابقة التي كانت تتصدى لها الدول الست الكبرى «الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا»، معتبراً أن هذه الدول بإمكانها المساعدة في حلحلة عمليات الإقفال المتكررة للحقول والموانئ النفطية.

وعن تجميد عائدات النفط، اعتبر عون أن هذا القرار غير صائب لأنه سيؤثر في المشاريع التنموية التي بدأ تنفيذها، مشيراً إلى أن وزارة النفط والغاز لم تطلع على مطالبة رئيس مجلس النواب للمؤسسة الوطنية للنفط بتجميد الإيرادات.

ورجح عون أن يكون مجلس النواب هو من يحمي رئيس مؤسسة النفط مصطفى صنع الله، ويعرقل إقالته، كما حمّل رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة المسؤولية عن استمرار رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط في ارتكاب «مخالفات» قانونية وإدارية.

وأعلنت المؤسسة الليبية للنفط، في ١٨ نيسان الماضي، حالة «القوة القاهرة» في ميناء الزويتينة النفطي، محذرةً من أن «موجة مؤلمة من الإغلاقات» بدأت تضرب منشآتها.

وتكرّرت عمليات إغلاق الحقول والموانئ النفطية طوال السنوات الماضية بسبب احتجاجات عمالية أو تهديدات أمنية أو خلافات سياسية، وتسببت بخسائر تجاوزت قيمتها ١٠٠ مليار دولار، بحسب البنك المركزي، وتعاني ليبيا أزمة سياسية متصاعدة مع نزاع بين حكومتين، واحدة برئاسة وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا منحها البرلمان ثقته في آذار، والأخرى منبثقة من اتفاق سياسي رعته الأمم المتحدة قبل أكثر من عام، ويترأسها عبد الحميد الدبيبة الذي يرفض تسليم السلطة إلا عبر انتخابات.

وكالات

المغرب: انطلاق مناورات «الأسد الإفريقي» بالشراكة مع أميركا ودول عدّة

بدأ الجيشان المغربي والأميركي، أمس الإثنين، مناورات «الأسد الإفريقي ٢٠٢٢»، وهي أكبر تدريبات عسكرية في القارة السمراء، بمشاركة ١٨ دولة وتستمر حتى ٣٠ من الشهر الجاري.

ويشارك في المناورات التي ستشهد تدريبات في مناطق متفرقة من البلاد وقرب الصحراء الغربية، فيها نحو ٧٥٠٠ جندي من المغرب والولايات المتحدة، وكثير من الدول الحليفة، وهي ستجرى أيضاً جزئياً في تونس والسنغال وغانا.

وحسب موقع «الميادين» قال بيانٌ صادر عن القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية المغربية إن الدورة الـ١٨ من التدريبات ستجرى في مناطق القنيطرة، وأغادير، وطانطان، وتارودانت والمحبس، بمشاركة أقوى الفرق العسكرية التي تُمثّل ١٨ دولةَ.

ووفق البيان فإن الدورة من مناورات الأسد الإفريقي، ستعرف أيضاً مشاركة مراقبين عسكريين من نحو ٣٠ دولة من إفريقيا والعالم.

ومن جانبه أعلن الموقع الرسمي للجيش الأميركي نقلاً عن الرائد، جيمس غوغليلمي، إن مناورات الأسد الإفريقي لعام ٢٠٢٢ ستكون أوسع وأكبر التدريبات التي أجريت عام ٢٠٢١، مضيفاً إنها ستكون أفضل تدريب عسكري حتى الآن.

وستنفّذ هذه المناورات في مختلف المجالات العملياتية البرية والمحمولة جواً والجوية والبحرية، وإزالة التلوث النووي والإشعاعي والبيولوجي والكيميائي، وتهدف على نحو أساسي إلى تطوير قابلية التشغيل البيني وتعزيز قدرات التدخل في إطار متعدّد الجنسية.

وسيشمل التدريب أيضاً تمارين عسكرية حربية وعمليات أمنية تهدف إلى تقوية قدرات الجيوش المشاركة والتنسيق البيني، من أجل مواجهة التحديات الأمنية كافّة، وتعزيز قدرات تدخل القوات الأميركية في القارة الإفريقية.

وكالات

السادة مساهمي بنك البركة سورية المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يدعوكم مجلس إدارة بنك البركة سورية إلى حضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية للبنك يوم الاثنين الواقع في 04/07/2022 الساعة العاشرة صباحاً في فندق الداما روز (قاعة المتنبي) بدمشق لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2021, وخطة العمل للسنة المالية 2022.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية الختامية للبنك (الميزانية) كما هي في 2021/12/31.
3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن عام 2021.
4. مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية والميزانية الختامية الموقوفة بتاريخ 31/12/2021 والمصادقة عليها.
5. المصادقة على تعويضات وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021.
6. تكوين الاحتياطيات.
7. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021.
8. تعيين الأرباح التي ستوزع على المساهمين وتعديل المادة 7 من النظام الأساسي تبعاً لقرار الهيئة بغرض زيادة رأس المال وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة أصولاً.
9. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن عام 2021.
10. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
11. انتخاب عضوين متممين لعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.
12. انتخاب مدقق الحسابات لتدقيق القوائم المالية عن العام 2022 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
13. عرض الخدمات الفعلية المقدمة من مجموعة البركة المصرفية للبنك بموجب اتفاقية التشغيل المبرمة بينهما على المساهمين، وبيان النفقات المسددة لقاؤها خلال الفترة الممتدة بين 2013/10/21 و 2021/12/31.

وفي حال عدم توفر النصاب القانوني في هذه الجلسة، فإن الهيئة العامة غير العادية مدعوة للاجتماع في الساعة الحادية عشر صباحاً بنفس التاريخ والمكان.

التسجيل لحضور الاجتماع

سيتم الحصول على نسخة عن سجل المساهمين من سوق دمشق للأوراق المالية بعد نهاية يوم الأحد 2022/07/03 وبناءً على ذلك سيتم تسجيل الحضور بدءاً من الساعة التاسعة صباحاً في مكان الاجتماع المذكور أعلاه.

على كل مساهم اصطحاب بطاقته الشخصية أو جواز سفره أو دفتر العائلة, ويجوز التوكيل لحضور اجتماع الهيئة العامة وفق الشروط التالية :

1. لكل مساهم حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل سهم يملكه وللمساهم أن ينيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي أو أن ينيب شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدّق رئيس الجلسة على الإنابة .
2. لا يحق للمساهم بصفته وكيلاً أن يحمل عدداً من الأسهم يتجاوز 10% من رأسمال الشركة .
3. يمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً من ينتدبه المساهم المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه.

يمكن للسادة المساهمين الحصول على نسخة عن التقرير السنوي من الإدارة القانونية- مبنى الإدارة العامة لبنك البركة سورية الكائن في ريف دمشق - يعفور – مشروع البوابة الثامنة – مقسم B4. هاتف (011-3977444).

وكما يمكنكم الاطلاع على البيانات المالية من خلال الموقع الالكتروني للبنك www.albaraka.com.sy ومن خلال الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية /http://scfms.sy .

رئيس مجلس الإدارة

شركاء في الإنجاز
مركز الاتصالات 9525-011
www.albaraka.com.sy
البركة